الباب الأول

المقدمة

فيه الأمور الآتية:

أ- خلفية البحث

ب- مشكلة البحث

ت- أهداف البحث

ث- أهمية البحث وفوائده

ج- الدراسات السابقة

ح- الإطار النظري

خ- منهج البحث

د- خطة البحث

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

إنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُه، ونستعينُه، ونستغفرُهُ، ونعوذُ به مِن شُرُورِ أنفُسِنَا، وَمِنْ سيئاتِ أعْمَالِنا، مَنْ يَهْدِه الله فَلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يُضْلِلْ، فَلا هَادِي لَهُ.وأَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبْدُه ورَسُولُ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيراً.

قال الله تعالى: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: 102]. { يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء: 1]. { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا } [الأحزاب: 70، 71]

أما بعد:

أ- خلفية البحث

فإن شأن الفتوى في الشريعة الإسلامية عظيم؛ إذ بها تتبين أحكام الله لمن احتاج إليها وهي كالتوقيع عن رب العالمين. وقد ظهرت جهود العلماء منذ القرون الأُوَل بشأن الفتوى، وقد رويت عنهم فتاوى كثيرة في شتى المسائل؛ سواء في المسائل العقدية أو الفقهية أو غيرها.

لقد ظهرت في العصر الحديث نوازل وخاصة ما يتعلق بالمعاملات. وإن فقه المعاملات المالية جدير بالدراسات العميقة؛ لأنه لا يكاد يوجد أحد من الناس اليوم يخلو في يومه وليلته من معاملة غيره بيعا وشراء واستئجارا وإيجارا وقرضا واقتراضا وغير ذلك من المعاملات.

ومما يجدر الاهتمام به من فقه المعاملات المالية في هذا الزمان ما يتعلق بالبنوك[1]؛ لأن أغلب الناس -إن لم نقل كلهم- يتعاملون بالبنوك؛ سواء لأجل إيداع أموالهم أو استثمارها أو تحويلها أو غير ذلك من الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها.

[1] لفظ البنك مأخوذ من الكلمة الإيطالية بانكو أي المائدة؛ إذ كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانيء والأمكنة العامة للاتجار بالنقود "الصرف" وأمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى بانكو بالإيطالية ونقلت إلى العربية ثم حصلت التوسع في الاستعمال حتى صارت كلمة بنك تدل على ما يتعلق بجميع عمليات البنوك. وأما لفظ المصرف فهو يطلق على المؤسسات التي تخصصت في إقراض واقتراض النقود. من كتاب: الربا والمعاملات المصرفية للشيخ عمر المترك ص 309 والموسوعة الميسرة ص 1780.

ولذلك اجتهد العلماء في أسلمة هذه البنوك لتتفق مع الشريعة الإسلامية، فظهرت المصارف الإسلامية التي تختلف عن البنوك التقليدية في كون أعمالها مبنية على الشريعة الإسلامية السمحة.

ومن جهود المسلمين في إندونيسيا أن قام جمع من العلماء بتأسيس أول المصارف الإسلامية في إندونيسيا، وذلك في أوائل التسعينات ليكون نقطة انطلاق للنهضة الاقتصادية الإسلامية في إندونيسيا من الجانب المصرفي، وهذه المحاولة مما يشكر القائمون عليها بتشجيعهم حتى يتقدموا نحو الأحسن فيكون هذا المصرف مصرفا إسلاميا اسمًا وحقيقة، وإن كان بالحقيقة إن تأسيس أول المصرف الإسلامي في إندونيسيا فيه نوع من التأخر مقارنة بالدول الأخرى كماليزيا مثلًا الذي أسس أول البنك الإسلامي في الثمانينات[1].

ومع تأسيس أول مصرف إسلامي في إندونيسيا ثَمَّ وجود الرغبة الكبيرة من الشعب الإندونيسي في التعامل مع المصارف الإسلامية فتتابعت مؤسسات مالية إسلامية أخرى بالظهور ، فلذلك رأى مجلس العلماء الإندونيسي الحاجة ماسة لوضع ضوابط واضحة

[1] يوجد كتاب نافع للتوسع عن تاريخ المصارف الإسلامية في إندونيسيا وهو كتاب "البنك الإسلامي" للشافعي أنطانيو ص 34 - 38.

لأعمال تلكم المصارف الإسلامية ثم وضع ألية رقابية حتى لا تحيد أعمالها عن الأحكام الشرعية، فقام مجلس العلماء الإندونيسي بتأسيس الهيئة الشرعية الوطنية تتولى إصدار الفتاوى التي تستند عليها أعمال المصارف الإسلامية ووضعت هيئة الرقابة الشرعية لكل المؤسسات المالية لضبط أعمالها حتى تكون موافقة بالفتاوى الصادرة من جهتها.

وهذه الهيئة قامت بدورها في إصدار الفتاوى المتعلقة بالمعاملات المالية عمومًا سواء كانت في الأعمال المصرفية أو التأمين أو الرهن وغيرها من المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية المستجدة.

فأصبح شأن هذه الفتاوى مهمة للغاية لأنها كالميزان لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية. إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة إلى هذه الفتاوى من قبل العلماء الآخرين والباحثين والمهتمين بالفقه الإسلامي في إندونيسيا الذين يرون أن بعض هذه الفتاوى فيها نوع من التساهل وبعضها مجانبة للصواب بل نقل بعضهم أن بعض الفتاوى تخالف الإجماع[1].

[1] كتاب المال الحرام في نوازل المعاملات للدكتور إرواندي ترمذي ص 437، الطبعة الرابعة سنة 2013 م.

وهذا الأمر مما يجذب اهتمام الباحث؛ إذ كيف تكون هذه الفتوى تخالف الإجماع مع جلالة العلماء الإندونيسيين -أحسبهم كذلك والله حسيبهم-، أفلا يراعون أقوال العلماء في إصدار الفتاوى أو أنهم تساهلوا في الفتوى؟ مع أن الفتوى شأنها خطير لأنها التوقيع عن رب العالمين.

القرارات الصادرة من هذه المجامع الفقهية لا تقتصر في دولة دون أخرى، وإنما هي فتاوى عامة لجميع الأمة الإسلامية أين ما كانوا، وقد انضم إلى هذه المجامع العلماءُ الكبار والفقهاءُ والمتخصصون في مجالات عديدة، فالفتاوى والقرارات التي أصدرتها هذه المجامع -فيما يرى الباحث- أوثق و أقوى من غيرها.

ولهذا يرى الباحث أن دراسة فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية مهمة للغاية؛ لأن أعمال المصارف الإسلامية مبنية على هذه الفتاوى، فبمعرفة مدى صحة الفتوى تعرف صحة العقود المستعملة في المصارف الإسلامية ومن ثم نستطيع أن نحكم بشرعية هذه العقود وعدمها.

فتكون الدراسة حول فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لعدة أسباب:

1- لأنها أساس لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بإندونيسيا.

2- لأنها ميزان لشرعية أعمال المؤسسات المالية الإسلامية

3- لأنها أساس لمراقبة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

لذلك بعد مشورة بعض المدرسين الفضلاء في جامعة سوراكرتا المحمدية بهذا الشأن، وقع في نفس الباحث أهمية الدراسة المقارنة بين الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية والجامع الفقهية، فكان عنوان البحث:

"فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي (دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي)"

الله أسأل أن يوفقني للصواب والإنصاف في هذا البحث.

ب– مشكلة البحث

وأريد من كتابة هذه الرسالة حل هذه المشاكل:

1- ما هي وجوه الاختلاف والاتفاق بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية؟

2- ما هي الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية ؟

ت– أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1- معرفة وجوه الاتفاق والاختلاف بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي.

2- معرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين فتاوى الهئية الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية.

ث- أهمية البحث وفوائده

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الفوائد التالية:

أولا: الفوائد العلمية

تزويد المتعلمين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي بموضوع الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي.

ثانيا: الفوائد العملية

1- تأييد أعمال المصارف الإسلامية إذا كانت موافقة للصواب وتقديم الحلول الصحيحة إذا كانت مجانبة له.

2- زرع الثقة في نفوس مسلمي إندونيسيا في التعامل مع البنوك الإسلامية.

ج- الدراسات السابقة

بعد البحث والمطالعة في المكتبة والشبكة العالمية، لم يجد الباحث موضوعًا يبحث في دراسة مقارنة بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية بالجامع الفقهية العالمية، وإنما وجد الباحث

موضوعات تتعلق بالهيئة الشرعية الوطنية من جهة منهج فتواها أو دورها في الرقابة أو انتقادات لبعض فتاواها، ولعل هذه البحوث لها علاقة وطيدة بموضوع البحث وهي:

1- "الهيئة الشرعية الوطنية ودورها في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا ومنهجها في الفتوى"، للباحث حتى شمس الدين، وهي رسالة الماجستير في جامعة محمدية سوراكرتا سنة 2016 م. تناول هذا البحث عن الهيئة الشرعية الوطنية من حيث كيانها ودورها ومنهجها في الفتوى، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، ومنها:

أ- يتكون نظام هيئات الرقابة الشرعية في إندونيسيا إلى قسمين: أولهما الهيئة الشرعية الوطنية التي لها سلطة في إصدار فتاوى المعاملات المالية، والآخر هيئة الرقابة الشرعية وهي تحت رعاية الهيئة الشرعية الوطنية، وهذه الهيئة تقوم بعملية الرقابة المباشرة في جميع أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

ب- قد قامت الهيئة الشرعية الوطنية بدورها المهمة في تطوير صناعات المعاملة المالية الإسلامية وكذلك لها دورها في توعية المجتمع الإندونيسي عن أهمية الاقتصاد الإسلامي .

ت- وجود التحديات للهيئة الشرعية الوطنية في أداء عملها من الخارج والداخل. أما من الداخل وهو الكفاءة العلمية لدى أعضاء الهيئة ولا سيما ما يتعلق بهيئة الرقابة الشرعية،

وأما من الخارج هو عدم توفر القوانين الحكومية الكافية التي تعطي للهيئة سلطة كافية لأداء أعمالها.

ث- للهيئة الشرعية الوطنية منهج خاص في إصدار الفتاوى المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية، وهذا المنهج لا يخرج في اجراءاته من ضوابط الفتوى في المعاملات.

والرسالة المذكورة آنفا تختلف عن موضوع هذه الرسالة؛ لأن تلك الرسالة تبحث في دور الهيئة في الرقابة وشيء عن منهج الفتوى لدى الهيئة وأما رسالتي ففي دراسة مقارنة لفتاوى الهيئة ومجمع الفقه الإسلامي.

2- "الدراسة الفقهية التأصيلية لبعض الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية"، للباحث نصر محمد بلفاس، وهي رسالة الماجستير في جامعة سوراكرتا المحمدية سنة 2017 م. تناول هذا البحث الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية التي يلتزمها المؤسسات المالية الإسلامية في إندونيسيا من حيث منهج الفتوى ومدى أصالتها من حيث الفقه الإسلامي وأصوله ومدى توافقها بقرارات المجامع الفقهية أو لجان الإفتاء المعتبرة في العالم الإسلامي. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، منها:

أ- أن للهيئة الشرعية الوطنية منهجها الخاص في الفتوى وهو منهج وسطي معتدل في النظر والإفتاء ويتضح ذلك من خلال معالمه؛ فلا يميل إلى الإفراط ولا التفريط في العمل بالمصلحة.

ب- فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لها أصالتها في الفقه الإسلامي وأصوله فهي مبنية على المذاهب الأربعة، لذلك أثرت هذه الفتاوى تأثيرا واضحا في المجتمع من حيث نشر العلم وإزالة الجهل وإنارة العقول وتوثيق صلة الأمة بعلمائها مع تعميق التدين في نفوس الناس، وطمأنينتهم على صحة أدائهم للتكاليف الإسلامية.

ت- أكثر الفتاوى للهيئة الشرعية الوطنية موافقة مع قرارات المجامع الفقهية المعتبرة في العالم الإسلامي أو مع فتاوى وتوجيهات لجان الإفتاء الأخرى مما يجعل زيادة اطمئنان القلوب.

وتختلف الرسالة المذكورة عن رسالتي بحيث عالج الباحث فتاوى الهيئة من جهة التأصيل الفقهي وأما موضوع رسالتي فيبحث عن مقارنة بينها وبين قرارات مجمع الفقه الإسلامي.

3- "النقد على فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي عن عقود البيع في المصارف الإسلامية" للباحث نور فطاني، وهي رسالة الدكتوراة في جامعة والي سوعو

الحكومية بسمارانج سنة 2015 م. تناول الباحث عقود البيع المستخدمة في المصارف الإسلامية؛ بيّن فيها أن مقصود وجود المصارف الإسلامية هو إزالة الربا، فقد حاولت الهيئة الشرعية الوطنية حلول هذه المشكلة التي تعانيها البنوك التقليدية خلال فتاويها، فهل هذه الفتاوى قد حقق مقصودها أم لا؟ هذه هي النقطة التي تناولها الباحث. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، ومنها:

أ- الهيئة الشرعية الوطنية بمجلس العلماء الإندونيسي تراعي في فتاويها على اجتهادات العلماء المتقدمين في العقود المسماة وإن كانت غير تامة. وقد راعت الهيئة الشرعية الوطنية في عقد المرابحة والسلم والاستصناع والوكالة على آراء فقهاء المذاهب. وقد ظهر اجتهاد الهيئة الشرعية الوطنية في جمع العقود المسماة لعقود البيع في المصارف الإسلامية كالجمع بين المرابحة والوكالة. واجتهدوا أيضا في حلول المشاكل حول البيع، ومنها: تغيير عقد المرابحة إلى المضاربة أو الإجارة المنتهية بالتمليك، وجعل الغرامة في التبرعات والعربون في المرابحة.

ب- وجود بعض الخلل في فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية عن عقود البيع في المصارف الإسلامية، منها ما يتعلق بالسلم والاستصناع لوجود الغموض من قبل البائع والمشتري.

وتختلف هذه الرسالة عن موضوع رسالتي؛ لأنها دراسة نقدية لفتاوى الهيئة وأما رسالتي فهي دراسة مقارنة مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

4- "دور القواعد الفقهية في إثبات الحكم دراسة فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية بمجلس العلماء الإندونيسي من سنة 2013-2015 م" للباحث أمين أول أمر الدين وهي رسالة الماجستير في جامعة سنن كالي جاغا جوكجاكرتا الإسلامية. وقد تناول الباحث في هذه الرسالة عن دور القواعد الفقهية في إصدار فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وأن صحة استعمال القواعد الفقهية تؤثر في صحة الفتاوى، ومن أسباب نقص جودة الفتاوى عدم تطبيق القواعد الفقهية تطبيقًا صحيحًا. وقد توصل الباحث في هذه الرسالة عدة النتائج، منها:

أ- استعمال القواعد الفقهية في فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية غير دقيق؛ لأنها استعملت القواعد العامة فيحتاج إلى تفريعات لتلك القواعد.

ب- من حيث كثرة الاستعمال فالفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية لم يكن بتلك الكثرة بل فيها من القواعد الفقهية المتكررة، فمن اثني عشر فتوى فيها ثلاث وثلاثون قاعدة والحقيقة الذي يستعمل فيها إنما ثمانية فتاوى فقط.

ت- دور القواعد الفقهية في الفتوى هو الوصول إلى حقيقة المسألة الفقهية ولكن في فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لم تكن أغراض القواعد الفقهية تجاه فتاويها متكاملة وإنما استعملوها من باب تقوية الأدلة من القرآن والسنة.

وهذه الرسالة تختلف عن رسالتي لأنها تبحث في القواعد الفقهية التي استخدمتها الهيئة وأما رسالتي فتشمل القواعد وغيرها من الأدلة لدى فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية.

ح- الإطار النظري

إن الموضوع حول الفتوى من أهم المهمات؛ لأنها إحدى السبل للحلول على القضايا الدينية ولا سيما النوازل العصرية، فقد تصدى للفتوى جمع لا يحصى من العلماء منذ قديم الزمان إلى عصرنا الحاضر. وقد اشتدت حاجة الأمة الإسلامية إلى الفتوى في هذا العصر لما نشأ فيه من المسائل الجديدة المتشعبة الأطراف ولا سيما حول مسائل المعاملات المالية؛ فإن أكثرها لم تكن من المسائل المنصوصة في كتب العلماء المتقدمين فيحتاج العلماء إلى الاجتهاد لإظهار أحكام الله فيها.

مسائل المعاملات المالية من الأمور التي جذبت كثيرا من اهتمام العلماء في هذا العصر، فقام جمع من العلماء إلى إنشاء هيئات الإفتاء الرسمية لإصدار الفتاوى المتعلقة بالمعاملات

المالية، ومن أكبرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة التعاون الإسلامي الذي انضم إليه جهابذ العلماء وكبار الفقهاء في هذا العصر للحلول على مشاكل الأمة، وقد أصدر كثيرا من الفتاوى بشأن المعاملات المالية، وكانت فتاواه مرجعا للأمة الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

وقد لبى العلماء الإندونيسون الذين انضموا في مجلس العلماء الإندونيسي حاجة الأمة الإسلامية في إندونيسيا إلى المصارف الإسلامية فأنشأ الهيئة الشرعية الوطنية التي تتولى الإفتاء في مسائل المعاملات المالية الإسلامية. وقد أجادت الهيئة في إصدار الفتاوى وإن كانت بعضها أثار جدلا من قبل العلماء الآخرين لما فيها من المخالفات للمجامع الفقهية العالمية، فاحتيج إلى المقارنة بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي لأجل الكشف على الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في الفتوى.

وكلمة الفتوى في اللغة بمعنى التبيين، وفي الاصطلاح تبيين حكم الله في مسألة، فالفتوى بهذا المعنى صارت لها أهمية كبيرة؛ إذ إنها أحد طرق نشر العلم الشرعي.

وقد رجع الباحث لمعرفة تعريف الفتوى إلى كلام أهل الاختصاص في كتب اللغة والأصول.

والفتوى لها علاقة وطيدة بالاجتهاد؛ إذ الفتوى نتيجة الاجتهاد، وأما الاجتهاد فقد تكلم عنه الأصوليون من حيث التعريف والشروط ونحو ذلك، فيرجع الباحث لمعرفة ذلك إلى كتب أصول الفقه.

والمقصود بالمقارنة هي عملية المقابلة والموازنة بين شيئين فيظهر من خلالها أوجه الاتفاق والاختلاف، وهذا الذي قام به الباحث في هذا البحث حيث عرض كل من فتوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه الإسلامي في مسألة معينة ثم إظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما بالرجوع إلى كتب الفقهاء المتقدمين لأجل معرفة القوة والضعف لكل من الآراء.

خ- منهج البحث

المنهج الذي سار عليه الباحث في هذه الرسالة هو المنهج الوصفي والمقارنة، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه الإسلامي ووصفها وصفا دقيقا ثم يقوم بالمقارنة بينهما لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما ثم المعرفة إلى الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين الفتاوى.

ويتلخص المنهج الذي انتهجته في كتابة هذه الرسالة في النقاط التالية:

1- جمعت وقرأت الكتب المتعلقة بهذا الموضوع سواء من كتب المراجع أو الرسائل العلمية أو المجلات المحكمة أو قرارات المؤتمر والدورات التي أكثرها متوفرة في شبكة الانترنت سواء كان باللغة العربية أو الإندونيسية.

2- . أقوم بإيراد نصوص فتوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي ثم أقوم بالمقارنة بينهما وذلك من خلال وجوه الاتفاق والاختلاف ثم دراسة المسألة المختلف فيها بين الهيئة والمجمع مع المناقشة بين الأقوال، وفي نهاية المسألة أحاول إبراز الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين الفتويين ما تيسر لي إلى ذلك سبيلا.

3- وأما ما يتعلق بتعريفات المصطلحات العلمية فإنني أرجع إلى كتب التراث في الفقه الإسلامي وكتب المعاصرين؛ لأجل التثبت من صحة نسبة الأقوال وليتبين أوجه الفروق بين مسائل المعاملات المالية قديمًا وحديثًا.

4- عزوت الآيات والأحاديث إلى مصادرها الأصلية وبينت درجة الحديث إن كان في غير الصحيحين.

5- استعملت علامات الترقيم على حسب قواعد اللغة العربية.

6- أسجل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في الخاتمة.

د- خطة البحث

جاءت موضوعات هذه الرسالة ضمن باب المقدمة ثم تلاه أربعة أبواب:

الباب الأول وهو المقدمة يتضمن الكلام عن خلفية البحث ومشكلاته وأهدافه ثم أهمية كتابة هذه الرسالة وفوائده ثم الدراسات الشابقة المتعلقة بالموضوع، وبعده الكلام عن منهجية البحث وخطته.

أما الباب الثاني فهو الكلام في بيان الفتوى وبعض أحكامها، جعلته أربعة فصول؛ الفصل الأول: لبيان حقيقة الفتوى بعض المصطلحات ذات الصلة بها، ثم الفصل الثاني: في منزلة الفتوى في الإسلام و، ثم الفصل الثالث: في تاريخ الفتوى منذ العهد النبوي إلى يومنا هذا، ثم الفصل الرابع: في ضوابط التي يجب مراعاتها في الفتوى.

ثم شرعت في الباب الثالث عن الإفتاء الجماعي، وجعلته ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: عن الاجتهاد الجماعي وبعض أحكامه، ثم الفصل الثاني: عن المجامع الفقهية، ثم الفصل الثالث: عن الهيئة الشرعية الوطنية بمجلس العلماء الإندونيسي.

ثم انتقلت إلى الباب الرابع وهو عن دراسة مقارنة بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي وجعلته في فصلين؛ الفصل الأول: مقارنة عامة بين فتاوى

الهيئة والمجمع من حيث منهجية الفتوى وهيكليتها وإلزاميتها، ثم الفصل الثاني: دراسة مقارنة لبعض فتاوى الهيئة والمجمع في المعاملات المصرفية.

ثم الباب الأخير وهو الباب الخامس جعلته للخاتمة تشتمل على نتائج البحث والتوصيات وقائمة أهم المراجع والفهرس.